قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي العام في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2022

م. عدنان حبيب عروج الحميدي

جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

Email: adnan.arooj@uobasrah.edu.iq

Orcid: https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0007-7562

المستخلص:

للإنفاق الحكومي العام أثر كبير في تحقيق عدد من الأهداف التي تسعى الدولة إلى الوصول إليها. وتندرج تلك الأهداف تحت مسميات تحقيق التوازنات الاقتصادية أو معالجة الأزمات الطارئة والاختلالات التي تتعرض لها القطاعات الاقتصادية. وتتحقق تلك الغايات أو الأهداف من خلال إنفاق الدولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية والمرافق العامة، سواء أكانت خدمية أو إنتاجية. ويكون تأثير الإنفاق الحكومي العام مباشرًا على مؤشرات النمو الاقتصادي، ومن ضمنها مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج، ومعدلات نموهما. لذلك، ركز البحث على تحليل وقياس أثر الإنفاق العام الكبير في إحداث تطورات على مستوى النمو الاقتصادي في العراق، وقياس مدى إسهامه في تحقيق معدلات تنمية اقتصادية ضمن المدة المذكورة.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي العام، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، متوسط نصيب الفرد، الإيرادات العامة، الضرائب.

Measuring and analyzing the impact of public government spending on economic growth in Iraq for the period 2004-2022

M. Adnan Habeeb arooj Al-Hamede
University of Basra / Faculty of administration and Economics / Department of Economics
Email: adnan.arooj@uobasrah.edu.iq

Abstract:

General government spending has a significant impact on achieving a number of goals that the state seeks to reach , and those goals fall under the names of achieving economic balances or addressing emergency crises and imbalances that the economic sectors are exposed to, and those goals or objectives are achieved through state spending on various economic activities and Public Utilities, whether service or production, and the impact of general government spending directly on economic growth indicators, including the GDP index and the average per capita output index and their growth rates , Therefore, the research focused on analyzing and measuring the impact of large public spending in bringing about developments at the level of economic growth in Iraq and measuring the extent of its contribution to achieving economic development rates within the mentioned, within the said period.

Keywords: general government spending, economic growth, GDP, average per capita, public revenues, taxes.

المقدمة:

يُعَدُّ الإنفاق الحكومي واحدًا من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق غايات محددة. فمن خلال الإنفاق الحكومي تتمكن الدول من المحافظة على التوازن الاقتصادي، كما تتمكن الدولة من معالجة الأزمات العرضية التي تصيب الاقتصاد القومي، باتباع سياسة توسعية في الإنفاق لمعالجة حالات الركود الاقتصادي، أو باتباع سياسة إنفاقية انكماشية لمعالجة حالات التضخم وارتفاع الأسعار. فضلًا عن ذلك، يُستخدَم الإنفاق الحكومي كأداة لمعالجة الكثير من الظواهر الاقتصادية السلبية، مثل استخدامه لإعادة التكافؤ وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات والدخل، أو استخدامه كأداة مهمة في التخطيط الاقتصادي لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل الآتي، إلى أي مدى يمكن أن يؤثر الإنفاق الحكومي العام في إجراء تغيرات على مستوى المؤشرات الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادي في العراق، وهل هنالك علاقة ارتباط قوية فيما بين الإنفاق العام وتلك المؤشرات؟

أهمية البحث:

تزداد أهمية الإنفاق الحكومي من خلال إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي، خصوصًا مع عجز آليات السوق عن المحافظة على التوازن الاقتصادي ومعالجة الأزمات الاقتصادية في العراق. بالتالي، يختلف أثر الإنفاق الحكومي تبعًا للأهداف التي تروم الدولة التوصل إليها، وتبعًا لطبيعة النظام الاقتصادي الذي تطبقه.

فريضة البحث:

نحاول في البحث إثبات أو نفي الفرضية الآتية: (وجود أثر كبير يؤديه الإنفاق الحكومي العام في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي وانعكاسه في رفع معدلات النمو الاقتصادي في العراق).

هدف البحث:

يهدف البحث إلى قياس تحليل واقع الإنفاق الحكومي العام في العراق وبيان دوره المهم كأداة من أدوات السياسة المالية في معالجة الأزمات وتحقيق التوازن والنمو الاقتصادي.

الابعاد المكانية والزمنية:

أهتم البحث بتحليل وقياس واقع الإنفاق الحكومي العام وأثره في مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق كبعد مكاني، وشملت بيانات الدراسة الفترة الممتدة من (2004-2022) كبعد زمني.

هيكلية البحث:

لغرض إثبات فرضية البحث أو نفيها فقد جرى تقسيم محاور البحث على شكل ثلاثة محاور، تناول المبحث الأول استعراضاً للإطار النظري والمفاهيمي للإنفاق الحكومي العام، وتناول المبحث الثاني الإطار النظري والمفاهيمي للنمو الاقتصادي، في حين تم التطرق في المبحث الثالث إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق الحكومي العام في النمو الاقتصادي في العراق، وفي الختام أهم الاستنتاجات التوصيات التي توصل إليها الباحث ومن ثم قائمة المصادر.

المبحث الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للإنفاق الحكومي العام

يعد الإنفاق الحكومي من المتغيرات الاقتصادية المهمة التي تؤثر في النشاط الاقتصادي العام لأي اقتصاد وطني، وللإنفاق الحكومي مفاهيم عديدة وتقسيمات وأنواع مختلفة نتطرق إليها بشكل مفصل ونحاول الوقوف على أهم انواعه ومصادر تمويله وكما يلي:

أولاً: الإنفاق الحكومي: (المفهوم والأهمية والأنواع).

1 . مفهوم الإنفاق الحكومي العام:

يعرف الإنفاق الحكومي العام بأنه المبالغ المالية النقدية التي تنفقها الدولة لغرض تحقيق النفع العام : (AL-Duami ،2018 ،8)، ويعرف بأنه جميع المدفوعات والمشتريات التي تقوم بها جهات حكومية مختلفة إذ تشمل المدفوعات والمشتريات التي لا يستطيع القطاع الخاص من توفيرها لكنها مهمة للصالح العام ككل مثل الإنفاق على الدفاع والأمن القومي وعلى البنى التحتية وقطاع الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية : (AL-janabi ،2011 ،56)، ويعرف أيضاً بأنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف اشباع حاجة عامة : (Bashir ،2016 ،3) .

يتضح من التعريفات أعلاه أن مفهوم الإنفاق الحكومي ينصب على المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة على مؤسسات وأنشطة اقتصادية يكون الهدف منها تحقيق المصلحة العامة، مثل مشاريع البنى التحتية والمشاريع الاستثمارية والإنفاق على مؤسسات المجتمع المدني والقطاعات الخدمية، ويلاحظ أن القطاع الخاص لا يتمكن من أداء تلك المهام.

2 . أهمية الإنفاق الحكومي:

يؤدي الإنفاق الحكومي دوراً مهماً في تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية تندرج تحت مسميات تحقيق التوازن والرفاهية وأخرى تندرج تحت مسميات معالجة الاختلالات الاقتصادية، ويمكن أن نلخص أهمية الإنفاق في النقاط التالية:

أ. تحقيق أهداف التنمية والتكامل الاجتماعي: يتجسد ذلك من خلال الإنفاق على المرافق العامة الخدمية سواء أكانت تعليمة أو صحية أو ثقافية، وتقدم هذه الخدمات بالمجان لأفراد المجتمع.

ب. تطوير وتمكين البنى التحتية للدولة: من خلال الإنفاق الحكومي العام تستطيع الدولة من تطوير البنى التحتية بما يتلاءم مع الزيادة في حجم السكان ومتطلبات التنمية المستدامة.

ت. تحقيق العدالة الاجتماعية: من خلال إعادة توزيع الدخول، والفرص المتساوية للتشغيل بين افراد المجتمع: (Arab institute for planning and Development، 30،2017).

ث. أداة مالية فاعلة: يستخدم كأداة مالية لمعالجة الأزمات الاقتصادية مثل التضخم في الأسعار أو الركود أو تحقيق التوازن الاقتصادي على مستوى الاقتصاد القومي.

ج.أهميته في خلق بيئة مناسبة للاستثمار: من خلال إنفاق الدولة على الأمن القومي وتوفير متطلبات الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي:(Bashir ، 2016 ، 74).

3. أنواع الإنفاق الحكومي:

بشكل عام ومتعارف عليه يتم تقسيم الإنفاق الحكومي إلى الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، لكن هنالك تقسيمات علمية واقتصادية أكثر تستند إلى معايير دقيقة نوجزها بالشكل الآتي:

أ. الإنفاق العادي والإنفاق غير العادي: الإنفاق العادي هو الذي يتكرر بانتظام ويحدد في الموازنة العامة للدولة في كل سنة، مثل الإنفاق على الرواتب ومشتريات عناصر تشغيل المرافق العامة ويتم سداد هذا النوع من الموازنة اللاحقة، أما الإنفاق غير العادي فإنه يتكرر بشكل غير منتظم في موازنة الدولة العامة؛ لكنه لا يقل أهمية من النوع الأول ومثال ذلك الإنفاق على مكافحة الظروف الطارئة مثل الكوارث الطبيعية والحروب، ويتم الإيفاء بالتزاماته من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي.

ب. الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي: الحقيقي يقصد به إنفاق الدولة للحصول على السلع والخدمات التي تحقق المصلحة العامة، ويساعد هذا النوع من الإنفاق في زيادة الدخل القومي الحقيقي، أما الإنفاق التحويلي فيقصد به المبالغ المصروفة لغرض إعادة توزيع الدخل والثروة.

ت. الإنفاق حسب الطبيعة المالية: ويشير هذا الإنفاق إلى درجة ومعدل العائد على الخزانة ويقسم إلى:

- الإنفاق العام النهائي: وهو الإنفاق الذي تتوقع الدولة بأنه لا يعود مرة أخرى للخزانة مثل الإنفاق الإداري.
- الإنفاق العام المؤقت: هو الإنفاق الذي يؤخذ من الخزانة مع توقع سداده مرة أخرى كون الدولة أنفقته بشكل محكوم بمدة زمنية للسداد.
- الإنفاق العام المحتمل: تحدد الدولة هذا النوع من الإنفاق بشكل احتمالي في ظل توقعاتها لحدوث ظروف طارئة: (Al-Ajam & Saud ، 2002 ، 277).

ث. الإنفاق حسب الشكل العام: ويقسم إلى عدة أنواع منها الآتي:

- الإنفاق الاقتصادي: وهو المبالغ المالية التي تنفقها الدولة لأغراض استثمارية واستهلاكية مثل الاستيراد العام للسلع الاستهلاكية واستيراد السلع الرأسمالية لزيادة الإنتاج وتراكم رأس المال.
- الإنفاق الاجتماعي: النفقات التي تقوم بها الدولة لأجل تحقيق أهداف اجتماعية تؤدي إلى ديمومة غايات التنمية الاقتصادية، وتحقيق العدالة بين طبقات وأفراد المجتمع.
- الإنفاق الإداري: النفقات التي تقوم بها الدولة على مشروعات الأمن القومي.
- الإنفاق الجاري: النفقات التي تقوم بها الدولة على المصروفات التشغيلية للقطاعات والمؤسسات الاقتصادية المختلفة مثل مصروفات الأجور والرواتب والمصروفات الأخرى المتنوعة.
- الإنفاق التطويري: جميع الأموال التي تنفقها الدولة لتطوير وإنشاء البنى التحتية في قطاعاتها الاقتصادية المتنوعة: (Al-Najjar ، 2024 ، 57).

ثانياً: مبررات وآثار الإنفاق الحكومي.

1 . مبررات الإنفاق:

ارتكزت الدولة على ثلاثة مبررات رئيسة في قيامها بأداء مهامها من خلال الإنفاق العام على مختلف المجالات يمكن إيجازها بالشكل التالي:

أ. ضرورة تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد الوطني: ويقصد بهذه الفقرة عملية توزيع الموارد المالية بين الاحتياجات المتعددة وحسب الأولية والأهمية الاقتصادية، في ظل تعدد الحاجات وندرة الموارد الاقتصادية فإن إعادة التخصيص يسهم في

تحقيق الكفاءة الاقتصادية للسياسة المتبعة في النظام الاقتصادي في الدولة وهذا بدوره يعتمد على نوعية الإنفاق الحكومي وطريقة توزيعه بين سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك وبين قطاعات الخدمات العامة والخاصة.

ب. ضرورة تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي: وغالباً ما يقصد به الاستقرار على مستوى الأسعار، فإن حالة عدم الاستقرار تنعكس سلباً في المتغيرات الاقتصادية على مستوى النمو والإنتاج والتشغيل، لذلك فإن الاستقرار يعني الاستخدام الكامل لموارد وطاقات المجتمع، وبالتالي الإنفاق الحكومي يسهم إلى حد كبير في الحفاظ على المستويات الطبيعية للأسعار والتشغيل على مستوى الاقتصاد القومي ويترتب ذلك من خلال نفقات الإعانات والمنح والقروض للمنتجين والمستهلكين في آن واحد.

ت. ضرورة تدعيم التوزيع العادل للدخول: هذه العملية تؤدي إلى تقليل الفوارق الطبقية للمجتمع وتسهم في تعزيز القدرة الشرائية للطبقات المتوسطة والفقيرة، إذ يشكلان الجزء الأكبر في أي اقتصاد: (fadel & Kareem ، 2010 ، 37).

2 . الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي:

يؤثر الإنفاق الحكومي في جملة من المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد القومي، وتكون درجة التأثير حسب سياسة الدولية المالية في الإنفاق سواء كانت سياسية توسعية أو سياسة انكماشية أو سياسة متزنة، وبالنتيجة يترك الإنفاق العام آثاراً اقتصادية واضحة ندرجها بالشكل التالي:

أ. أثر الإنفاق في الناتج القومي الإجمالي: الزيادة في الإنفاق تؤثر في رفع القدرة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية، عندما يكون نوع الإنفاق استثمارياً سيؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل فيرتفع عندها الناتج القومي الإجمالي نتيجة زيادة النفقات الجارية التي تكون سبباً في زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج، أومن خلال الإنفاق العام على التعليم والصحة.

ب. أثر الإنفاق في الاستهلاك العام: عندما تقوم الدولة في الإنفاق بشكل مباشر على شراء السلع الاستهلاكية والإنفاق على مؤسسات الأمن والدفاع وعلى أجهزة الدولة التي تقدم خدمات مجانية لأفراد المجتمع: (Al-Marzuk ، 2016 ، 17).

ت. أثر الإنفاق في النمو الاقتصادي: يحدث هذا الأثر عندما تكون الزيادة في الإنفاق الحكومي العام بشكله الاستثماري تنعكس بشكل إيجابي في تحقيق وفرة من رؤوس الأموال وبدورها تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتبار أن رأس المال يعتبر القيد الأشد في عملية النمو الاقتصادي.

ث. أثر الإنفاق في إعادة توزيع الدخل: ويحدث ذلك الأثر عندما تعمل الحكومة على إجراء عدة تعديلات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتتضمن التعديلات إجراء تغيير في النفقات التحويلية بيت عناصر الإنتاج في الأنشطة والقطاعات الاقتصادية بهدف التأثير في مستويات الدخول الموزعة: (Bashir ، 2016 ، 54).

ثالثاً: مصادر تمويل وطرق قياس الإنفاق الحكومي.

هناك عدة مصادر لتمويل الأنشطة الإنفاقية التي تقوم بها الدولة فضلاً عن وجود طرق مختلفة لقياس هذه النفقات نوجزها بالشكل التالي:

1 . مصادر التمويل :(موارد الدولة وممتلكاتها):

أ. الضرائب والرسوم: وتعد مصدر رئيس لتمويل أنشطة الدولة الإنفاقية، إذ تفرض الدولة على المكلفين ضرائب مباشرة وغير مباشرة فضلاً عن تحصيل الرسوم لقاء الخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع.

ب. القروض العامة: تعد القروض المحلية والخارجية مصدر تمويل مهم للدولة لتغطية نفقاتها، وتلجأ الدولة إلى الاقتراض عندما تبلغ الضرائب حدها الأقصى بشكل يفوق مقدرة المكلفين أو في حالة الطوارئ والحالات القاهرة مثل الحروب أو في حالات وجود العجز في ميزان مدفوعاتها: (Said ، 2008 ، 477).

ت. الإصدار النقدي الجديد: تلجأ الدولة إلى تمويل نفقاتها عن طريق إصدار نقدي جديد من عملتها المحلية عندما تعجز عن التمويل بواسطة الضرائب والرسوم أو الاقتراض أو بوسائل التمويل الأخرى، لكن هذه الطريقة في التمويل لها تبعات اقتصادية خطيرة في حالة لم تكن محدودة ولمعالجة مؤقتة.

ث. متحصلات الدولة من فائض ميزانها التجاري وعملياتها الاستثمارية: وتمول الدولة إنفاقها العام من فوائض العملات الأجنبية التي تحصل عليها نتيجة الفائض الإيجابي في الميزان التجاري فضلاً عن متحصلات عوائد الاستثمار الإيجابية: (Al-Ani ، 2016 ، 16).

2 . الطرق الخاصة لقياس الإنفاق الحكومي:

يمكن قياس الإنفاق الحكومي العام خلال فترة زمنية معينة من خلال الطرق التالية:

أ. طريقة تطور حجم الإنفاق العام: يتم استخدام الأرقام القياسية في احتساب حجم الإنفاق بهدف الوصول إلى الأرقام الفعلية للإنفاق، وتعطي هذه الطريقة ارقاماً مطلقة للإنفاق ومن عيوبها لا تظهر الأهمية النسبية للنشاطات المختلفة.

ب. نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي: وتبين هذه الطريقة أهمية نشاطات القطاع العام، ولكنها لا تعبر عن مقدار سيطرة القطاع العام على الموارد الاقتصادية لأنها تحتوي على النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية.

ت. مقدار القيمة المضافة للإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: ويتم حساب القيمة المضافة لنفقات أي قطاع بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي التي تظهر في الحسابات الخاصة للدخل القومي، وبعدها يمكن تحديد نسبة مساهمة القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ومقدار ما ساهمت به في توزيع عناصر الإنتاج المختلفة، ومن الضروري استبعاد قيم النفقات التحويلية عند حساب الدخل تجنباً للازدواجية في الحساب: (Al-Ajam & Saud ، 2002 ، 329).

المبحث الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي للنمو الاقتصادي

النمو عملية معقدة يتطلب التوصل إليه توفر العديد من المتطلبات والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلاً عن ذلك ضرورة توفر مناخ وبيئة مناسبة لتحققه، ومن اجل إعطاء تصور كامل عن ماهية عملية النمو الاقتصادي، سنتطرق بشكل مفصل عن الجانب المفاهيمي والنظري لتلك العملية وكما هو موضح في الآتي:

أولاً: مفهوم وأنواع النمو الاقتصادي.

تتعدد المفاهيم الاقتصادية للنمو الاقتصادي وأنواعه حسب طبيعة النظم الاقتصادية وحسب إمكانات الدولة الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن السياسية، لكن جوهر هذه التعريفات والأنواع يشير إلى هدف واحد يصب في مصلحة عملية التنمية الاقتصادية في أي كيان اقتصادي.

1 . مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق الزيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن : (Abd Al-muttalib ، 2007 ، 16)، ويعرف بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الزيادة في الناتج القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة : (Al-marzouk ، 2016 ، 27)، ويعرفه الاقتصادي ساملسون بأنه توسع كلي للناتج المحلي الإجمالي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد أو يعبر عن الناتج القومي لدولة ما في فترة زمنية معينة : (Hussain ، 2022 ، 15)، كما يعرف بأنه المعدل المرغوب به من الناتج المحلي الإجمالي الذي يفوق مستوى النمو في السكان لفترة زمنية معينة : (Al-Effendi ، 2012 ، 45)

يتضح من التعريفات أعلاه أن عملية النمو تمثل الزيادة الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد معين وخلال فترة زمنية معينة والمقصود بالزيادة الحقيقية

إجمالي السلع والخدمات نهائية الصنع والمخزون في آخر المدة ولسنة معينة في ظل المقارنة مع معدلات النمو في حجم السكان.

2 . أنواع النمو الاقتصادي:

يتم تقسيم النمو الاقتصادي حسب النوع إلى ثلاثة أنواع رئيسة نوجزها بالشكل التالي:

أ. النمو التلقائي: يحدث هذا النوع من النمو بصورة غير مخططة في أي كيان اقتصادي ويكون بشكل تدريجي وبطيء ويحتاج إلى متطلبات مرنة بشكل كبير إذ تنتقل شرارة هذا النمو بشكل سريع بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، ظهر هذا النوع من النمو في أغلب الدول المتقدمة التي تنتهج النظام الرأسمالي كأسلوب اقتصادي لها.

ب. النمو المؤقت:هذا النوع من النمو لا يمتلك صفة الاستمرارية والاستقرار، إنما يظهر استجابة لعدة عوامل ومسببات، ويتلاشى بزوال تلك المسببات. ويمثل هذا النوع الحالة الشائعة والعامة في البلدان النامية، حيث تمر هذه الدول بتطورات مفاجئة وغير محسوبة، مثل ارتفاع أسعار المواد الخام المصدَّرة عالميًا، مما ينعكس على ارتفاع معدلات النمو بشكل مؤقت، ثم يحدث الانخفاض بزوال تلك المسببات.

ت. النمو المخطط: يحدث هذا النوع من النمو في اقتصادات الدول التي تعتمد على عملية التخطيط الشامل والممنهج في خططها الاقتصادية، وأن قوة وفعالية هذا النمو تعتمد بشكل وثيق على كفاءة التخطيط وواقعية الأهداف المرسومة له من حيث المتابعة والتنفيذ، ويتميز هذا النوع من النمو بصفة الحركة الذاتية، فعندما يستمر لمدة تزيد على بضعة عقود يتحول إلى نمو ايجابي: (22 ، 2015 ، Al-fatlawi)، ويقسم النمو المخطط إلى قسمين رئيسين هما:

- النمو المخطط المتوازن: إذ تتجه الدولة حسب هذا النوع من النمو في تخصيص مواردها واستثماراتها ضمن خططها الاقتصادية إلى جميع أنشطة وقطاعات الاقتصاد القومي وعلى شكل دفعة واحدة وبشكل متوازن.

- النمو المخطط غير المتوازن: وهذا النوع من النمو يحدث في قطاع معين من خلال تركيز الدولة في خططها على هذا القطاع فتخصص الاستثمارات كافة

نحوه وبشكل مباشر، مثال ذلك تخصيص الاستثمارات لقطاع النفط في العراق: (Al-Effendi ، 2017 ، 55).

ثانياً: مصادر تمويل النمو الاقتصادي.

تتحد العديد من العوامل الاقتصادية لتحقيق الأهداف المنشودة لأي كيان اقتصادي لأجل تحقيق غايات النمو، ويترتب على ذلك توفر مجموعة من المصادر والعوامل المتداخلة مع بعضها يمكن حصرها ووضعها ضمن إطار الخطط الاقتصادية، وفي المحصلة النهائية تقاس النتائج مع الأهداف الموضوعة حسب الإمكانات المتاحة ضمن آليات محددة لقياس معدلات النمو الاقتصادي، ويمكن أن نوضح مصادر تكوين النمو الاقتصادي بالفقرات التالية:

1-الموارد الطبيعية المتاحة:

تتمثل بالثروات الطبيعية من المواد الأولية الخام المتواجدة في باطن الأرض وعلى سطحها.

1. العنصر البشري الماهر:

إن 90% من النمو الاقتصادي المتحقق في البلدان المتطورة يعود أثره إلى تحسين قدرات العنصر البشري من ناحية امتلاك المعرفة والمهارة، لذلك أصبح الاستثمار في رأس المال البشري جزءا أساسيا من استراتيجيات النمو الاقتصادي في العصر الحديث :(Al-Arabi ، 2007 ، 51).

2. التكوين الرأسمالي:

ويقصد به قيمة الموجودات الرأسمالية الثابتة من الآلات والمعدات ورأس المال التشغيلي والمخزون في نهائية المدة فضلاً عن قيمة البنية التحتية المتوفرة في الاقتصاد القومي، خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة واحدة.

3. التقنية المستخدمة:

يشير هذا العنصر إلى التغيير المستمر في الأساليب التكنولوجية في الإنتاج والابتكارات الحديثة، إذ يوثر بشكل واضح في الكفاءة الإنتاجية لأي اقتصاد: (Cnaan ، 2005 ، 67).

ثالثاً: طرق قياس النمو الاقتصادي:

توجد العديد من الطرق التي من خلالها يمكن احتساب معدلات النمو الاقتصادي، سنتناول الأبرز والشائع منها في الاستخدام وكما يأتي:

1. القياس بالناتج الحقيقي:

وتعبر هذه الطريقة عن إجمالي القيم الفعلية للسلع والخدمات المنتجة بشكل نهائي خلال السنة مقومة بالأسعار الثابتة، ويتم احتساب معدل النمو من خلال احتساب معدل التغيير في الناتج الحقيقي بين مدتين زمنيتين ومن ثم يقسم على الناتج الإجمالي لسنة الأساس، هذا المقياس وجهت له انتقادات كثيرة من قبل الاقتصاديين وأبرزها يشير إلى أن الزيادة في الناتج القومي لا تعبر عن النمو خصوصاً مع الزيادة الحاصلة في حجم السكان وأن حالة الانخفاض في الناتج القومي لا تدل على التخلف، ويجزأ هذا المقياس إلى :

أ. معدل نصيب وحدة العمل من الإنتاج الكلي (ساعة/العمل): ويتم قياس معدل النمو الاقتصادي من خلال متوسط الإنتاجية للعامل الواحد، بمعنى كلما ارتفع معدل نصيب وحدة العمل من الإنتاج الكلي أدى ذلك إلى ارتفاع معدل الإنتاجية ومن ثم ارتفاع معدل النمو في المحصلة النهائية والعكس صحيح.

ب. معدل نصيب الدخل القومي الإجمالي المتوقع: ويتم احتسابه على وفق الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي خصوصاً في الاقتصادات التي تمتلك موارد معطلة بشكل كامل: (Hasin ، 2022 ، 20).

2. القياس بمعدل النمو البسيط:

يتم احتساب معدل النمو كنسبة مئوية على وفق هذا المقياس من خلال الناتج الحقيقي في سنة المقارنة مطروحاً منه الناتج الحقيقي في سنة الأساس ومقسوماً على الناتج الحقيقي في سنة الأساس ومضروباً في مئة وكما في المعادلة التالية :

$$\text{معدل النمو السنوي} = \frac{\text{الناتج الحقيقي في سنة المقارنة} - \text{الناتج الحقيقي في سنة الاساس}}{\text{الناتج الحقيقي في سنة الاساس}} \times 100$$

، ويتم استخدام هذا المقياس بين مدتين زمنيتين وكلما كان المعدل مرتفع دل ذلك على تحسن مستوى النمو الاقتصادي والعكس صحيح، لكن بشرط أن يكون هنالك نوع من التوزيع العادل للدخل القومي بين شرائح المجتمع.

3.القياس بمعدل النمو المركب:

يتم احتساب معدل النمو على وفق هذا المقياس لسلسلة زمنية كاملة وليس لمدتين زمنيتين إذ يعطي تصور كامل للاتجاه العام لتطور أو انخفاض معدل النمو الاقتصادي لسلسلة زمنية مثل معدل النمو المركب للمدة 2004-2022، وكما هو موضح بالمعادلة التالية:

معدل النمو المركب = **{(سنة المقارنة/سنة الأساس)^(n/1)-1 } * 100** .

حيث تمثل n : عدد سنوات السلسلة الزمنية .

4. القياس بالمعادلات النقدية للنمو:

يتم الاحتساب من خلال تحويل حجم الاقتصاد القومي من السلع والخدمات إلى تقديرات وقيم نقدية، ويتم احتساب معدل النمو أما عن طريق الأسعار الجارية في نقطة زمنية محددة أو عن طريق الاسعار الثابتة بالاعتماد على قيمة سنة أساس مستقرة أو يتم الاحتساب على وفق الأسعار الدولية عند إجراء الدراسات الاقتصادية المقارنة وفي هذه الحالة لا يتم اعتماد العملات المحلية نظراً لاختلاف أسعار صرف العملات بين الدول، في هذه الحالة يتم الاعتماد على عملة قوية وثابتة مثل الدولار الأمريكي.

5. القياس على وفق المعادلات العينية للنمو:

وهي من أكثر الطرق استخداماً في احتساب معدلات النمو الاقتصادي لدى الاقتصاديين، ويتم الاحتساب على أساس النمو المتوسط من نصيب الفرد وارتباطه مع معدلات نمو السكان مثال ذلك معدل نمو نصيب الفرد الواحد من السلة الغذائية مقارنة بحجم السكان، وأن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يساوي معدل النمو الاقتصادي الاسمي مطروحاً منه معدل التضخم، وأن معدل النمو الاقتصادي الفردي الحقيقي يساوي معدل النمو الاقتصادي الإجمالي مطروحاً منه معدل نمو السكان: (Al-Arabi ، 2007 ، 66).

المبحث الثالث

تحليل واقع الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2022

أغلب الدول ومن ضمنها العراق التي تستخدم الإنفاق الحكومي العام كأداة تحقق من خلالها غايات اقتصادية واجتماعية معينة، يفترض أن تحقق أكبر قدر ممكن من المنافع الاقتصادية والاجتماعية وبأقل تكلفة من الإنفاق، لكي تتمكن من تحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي، ولذلك نستعرض في هذا المبحث أهم المؤشرات الاقتصادية التي تتعلق بالإنفاق الحكومي العام الداخلي أو المحلي وتأثيرها في النمو الاقتصادي في العراق، خصوصاً تلك المؤشرات التي تتعلق بأجمالي الإنفاق والإيرادات العامة ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي ونسبة معدل النمو وحجم السكان، مع قياس الأثر الاقتصادي ومدى التطور الحاصل فيها خلال مدة الدراسة، وكما هو موضح بالمحاور التالية:

أولاً: واقع الإنفاق الحكومي والايرادات العامة في العراق:

للإنفاق الحكومي العام أهمية وأثر بالغ في الدراسات الاقتصادية، كونه يُعَدُّ بمثابة الأداة التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق ما تتطلع إليه من تطور وتقدم في جميع المجالات الاقتصادية. وتسعى الحكومة من خلاله إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ولذلك، سنركز على واقع الإنفاق الحكومي في العراق بوجهيه الاستهلاكي والاستثماري، ونسبته من الإيرادات العامة، كما في الفقرات التالية:

1. **واقع الإنفاق الحكومي العام:**

يقسم هذا النشاط إلى جزئيين رئيسين الأول يمثل التخصيصات المالية التي تنفقها الحكومة على القطاعات والنشاطات المختلفة كنفقات تشغيلية أو جارية ولا تتوقع الحكومة أن تحصل مقابلها على منفعة مادية أو عائد مادي، في حين يمثل الجزء الثاني الإنفاق الاستثماري الذي يمثل نفقات الدولة وتخصيصاتها في الأنشطة الاقتصادية التي تتحصل على أثره عوائد مادية ملموسة، ويمكن توضيح واقع الإنفاق العام في العراق في الجدول (1):

الجدول (1)

تطور شكل الإنفاق الحكومي العام في العراق للمدة 2004-2022

السنة	GDPبالأسعار الثابتة سنة الأساس 2007(مليون دولار)	الإنفاق الاستهلاكى العام (مليون دولار)	الإنفاق الاستثماري العام (مليون دولار)	إجمالى الإنفاق الحكومى العام (مليون دولار)	نسبة الإنفاق العام منGDP
2004	67896.8	21208.3	203.4	21411.7	31.5
2005	70359.1	15266.0	2651.9	17917.9	25.4
2006	74552.4	22220.6	4232.5	26453.1	35.4
2007	88880.2	23851.6	7273.8	31125.4	35.0
2008	103111.9	32763.9	17029.3	49793.2	48.3
2009	106583.6	39265.9	8246.7	47512.6	44.6
2010	113407.7	46650.3	13293.5	59943.8	52.9
2011	121963.0	52073.1	15241.1	67314.2	55.2
2012	139440.4	64998.9	25172.3	90171.2	64.7
2013	150077.3	67535.8	34631.9	102167.7	68,1
2014	145418.4	65816.2	30403.5	96219.7	66.2
2015	157340.4	44415.4	15925.2	60340.6	38.4
2016	168808.9	46669.0	15573.8	62242.8	36.9
2017	169813.7	49852.7	13905.8	63758.5	37.5
2018	178115.8	53306.4	15114.2	68420.6	38.4
2019	190404.7	73858.6	20662.1	94520.7	49.6
2020	158891.4	63627.0	2601.9	66228.9	41.2
2021	178623.7	60985.3	6760.8	67746.1	37.9
2022	182194.8	68883.4	10504.7	79388.1	43.6

Source: Researchers on make based:

1.Iraqi of planning , central Organization for Planning & Statistical Abstract for the period 2004-2022, Various Pages.

2.Central Bank of Iraq , General Directorate of Research & Statistics , Annual Reports for the Period 2004-2022, Various Pages.

*Figures were converted from Iraqi Dinars to Us Dollars Based on the exchange Rate for each Year.

يتضح من بيانات الجدول (1) أن هناك تطورا في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي المحتسب على وفق الأسعار الثابتة لسنة الاساس 2007 ، إذ يتم ملاحظة ارتفاع قيم الناتج المحلي الإجمالي من 67 مليار دولار في العام 2004 إلى 182 مليارات دولار في العام 2022 كاتجاه عام للسلسلة الزمنية ، تخلل هذا الارتفاع انخفاض في قيم الناتج المحلي الإجمالي في العام 2014 نتيجة الأوضاع الأمنية غير المستقرة في العراق ، فضلاً عن الانخفاض الذي حدث في العام 2020 بسبب مقيدات جائحة كوفيد 19 ، ارتفعت خلال تلك المدة نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي من 31.5% إلى 43.6% ، شكل الإنفاق الاستهلاكي النسبة الأكبر منها إذ قدر بـ 68 مليار دولار ، في حين كانت قيمة الإنفاق الاستثماري تقدر بـ 10 مليارات دولار في العام 2022 ، لذلك فإن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي يعد مقياس للتطور الذي يحدث في أي اقتصاد معني.

2_ واقع الإيرادات العامة:

يحتل مؤشر الإيرادات العامة مكانه مهمة كأحد مصادر التمويل للنفقات العامة وعن طريقه تستطيع الدولة الإيفاء بجميع متطلباتها والتزاماتها المالية، وفيما يخص الاقتصاد العراقي فإن متحصلات الإيرادات العامة تأتي عن طريق تصدير النفط الخام وبعض السلع والمشتقات البترولية الأخرى، وجزء آخر من الإيرادات يتم تحصيله عن طريق الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة لقاء الخدمات التي تقدمها للأفراد، وكما هو موضح في الجدول (2).

الجدول (2)

تطور إجمالي الإيرادات العامة في العراق للمدة 2004-2022

السنة	إجمالي قيم الإيرادات العامة (مليون دولار)	إجمالي الإنفاق الحكومي العام (مليون دولار)	نسبة الإنفاق العام من إجمالي الإيرادات %	إجمالي قيم الإيرادات الضريبية (مليون دولار)	نسبة الإيرادات الضريبية من الإنفاق العام
2004	21992.6	21411.7	97.3	106.4	0.5
2005	27469.9	17917.9	65.2	336.5	1.8
2006	38071.2	26453.1	69.4	403.0	1.5
2007	43825.2	31125.4	71.0	979.5	3.1
2008	67595.2	49793.2	73.7	826.4	1.6
2009	47512.2	47512.6	100	2850.3	5.9
2010	59981.4	59943.8	99.9	1309.8	2.2
2011	92997.8	67314.2	72.4	1524.4	2.3
2012	102709.2	90171.2	87.8	2258.5	2.5
2013	97633.0	102167.7	104.6	2467.3	2.4
2014	90383.0	96219.7	106.4	1616.7	1.7
2015	56958.2	60340.6	105.9	1726.7	2.9
2016	46031.5	62242.8	135.2	3267.3	5.2
2017	65317.5	63758.5	97.6	5319.5	8.3
2018	90073.9	68420.6	75.9	4810.7	7.0
2019	89314.5	94520.7	105.8	3396.4	3.6
2020	53019.9	66228.9	124.9	3958.3	5.9
2021	62121.5	67746.1	109.1	3416.1	5.0
2022	58181.1	79388.1	136.4	3353.2	4.2

Source: Researchers on make based:

1.Iraqi of planning , central Organization for Planning & Statistical Abstract for the period 2004-2022, Various Pages.

2.Iraqi Ministry of Finance, Budget & Final Accounts Department, Annual Statistical Abstract for the 2004-2022 , various Pages.

تشير بيانات الجدول (2) إلى أن إجمالي قيم الإيرادات العامة ارتفعت من 21 مليارات دولار إلى 58 مليار دولار كاتجاه عام للسلسلة الزمنية ، رافق هذا الارتفاع تذبذب نحو الانخفاض والارتفاع، إذ يتم ملاحظة أن أعلى قيمة سجلت لإجمالي الإيرادات العامة في العام 2012 إذ قدرت بـ 102 مليار دولار، وأقل قيمة سجلت في العام 2004 ويعود السبب إلى التذبذب الحاصل في أسعار النفط الخام المصدر في الأسواق الدولية، ويتم ملاحظة أن نسبة الإنفاق العام من إجمالي الإيرادات العامة 97.3% خلال العام 2004 شكلت نسبة الإيرادات الضريبية منها 0.5% ارتفعت إلى 136.4% في العام 2022 تم تسجيل من هذه النسبة 36.4 % كعجز يمول بالمديونية المحلية أو الخارجية، شكلت نسبة الإيرادات الضريبية منها 4.2 % من قيمة الإيرادات العامة .

ثانياً: واقع مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق.

بما أن النمو الاقتصادي يمثل الزيادة الحقيقية في الدخل القومي أو الزيادة الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي أو الزيادة الحقيقية في متوسط دخل الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، لذلك سنتطرق إلى واقع هذه المؤشرات في العراق خلال المدة 2004–2022، وكما يأتي:

1. تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يقيس هذا المؤشر حصة الفرد الواحد كمتوسط من الدخل القومي، بالاعتماد على حجم السكان خلال نفس السنة، وتحتسب الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، التي يتراوح فيها نصيب الفرد من 1036 دولار إلى 4045 دولار سنوياً، في حين تحتسب الشريحة العليا من البلدان مرتفعة الدخل التي يتراوح فيها نصيب الفرد من 4046 دولار إلى 12535 دولار في السنة:(16 ، 2022 ، World Bank)، وهذا المؤشر يستخدم لقياس مستوى النمو والرفاه الاجتماعي لمواطني الدولة.

2. التطور السنوي للناتج المحلي الإجمالي:

إذ يعبر هذا المؤشر عن مجموع القيم الإجمالية للسلع والخدمات نهائية الصنع التي يقوم الأفراد والمؤسسات في إنتاجها خلال السنة، ويعبر عنه بالقيم الحقيقية للسلع والخدمات المنتجة سنوياً ، ويساعد هذا المؤشر في قياس مستوى معيشة الفرد داخل الدولة، فضلاً عن كونه يمثل مقياساً لأداء النشاط الاقتصادي فكلما زاد معدل الناتج المحلي الإجمالي زاد حجم الاقتصاد الكلي، بالتالي يزداد حجم الدخل الكلي ، وبالمحصلة النهائية زيادة دخل الفرد والنمو الاقتصادي، والجدول (3) تعكس بياناته واقع تطور ونمو تلك المؤشرات في الاقتصاد العراقي:

الجدول (3) تطور معدل نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة2004-2022

السنة	قيم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	إجمالي حجم السكان (نسمة)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**	معدل النمو السنوي % **
2004	67896.8	26316609	2579.9	--
2005	70359.1	27008426	2604.6	(1.0)
2006	74552.4	27697912	2692.2	3.1
2007	88880.2	28390433	3130.6	(0.6)
2008	103111.9	29111417	3541.9	5.7
2009	106583.6	29894652	3565.3	0.7
2010	113407.7	30702701	3693.7	3.5
2011	121963.0	31727053	3844.2	4.4
2012	139440.4	32776571	4254.2	6.1
2013	150077.3	33883145	4452.1	4.3
2014	145418.4	35006080	4145.1	(1.1)
2015	157340.4	36116649	4356.6	(0.6)
2016	168808.9	37202572	4537.5	5.4
2017	169813.7	38274618	4436.7	(2.3)
2018	178115.8	39226875	4281.3	3.4
2019	190404.7	41563520	4521.7	(2.1)
2020	158891.4	42556984	3851.9	(2.7)
2021	178623.7	43533592	3142.1	1.7
2022	182194.8	44496122	3308.9	2.1
	*معدل النمو المركب			5.3

Source: Researchers on make based:
1.Iraqi of planning , central Organization for Planning & Statistical Abstract for the period 2004-2022, Various Pages.
2. Central Bank of Iraq , General Directorate of Research & Statistics , Annual Reports for the Period 2004-2022, Various Pages.
*The Compound growth rate was extracted in the Excel calculator Program according to the following equation:(comparison year/base year)^(1/n)*100.
**The Values of the third &fourth columns were extracted by the researcher.

تشير بيانات الجدول (3) إلى ارتفاع معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق من 2579.9 دولار في العام 2004 إلى 3308.9 دولار في العام 2022 وبمعدل نمو مركب قدرت نسبته بـ 5.3%، نتيجة التحسن والاستقرار الاقتصادي الذي يشهده العراق خلال تلك المدة، ويلاحظ أن الأعوام 2014 و2015 قد سجلت معدلات نمو سنوي سالبة نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية المضطربة، وبنسبة (1.1)% و (0.6)% تواليا، وسجل العام 2017 نسبة سالبة قدرت بـ (2.3)%، فضلاً عن عامي 2019 و 2020 إذ سجلا نسب سالبة قدرت بـ (2.1)% و(2.7)% تواليا بسبب مقيدات جائحة كوفيد 19. .

ثالثاً: قياس أثر الإنفاق الحكومي العام في مؤشرات النمو الاقتصادي.

لأجل اختبار فرضية الدراسة التي تنص على إمكانية وجود أثر اقتصادي للإنفاق الحكومي العام في معدل النمو الاقتصادي من خلال قياس أثره في بعض المؤشرات الاقتصادية للنمو ومن ضمنها التطور الحاصل في معدلات نمو الإنفاق الحكومي العام والناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي نقوم بالخطوات التالية:

1. **اختبار فرضية الدراسة التي تنص على:**

(وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية لمتغير معدل نمو الإنفاق الحكومي العام مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)، قام الباحث أولاً بقياس علاقة الارتباط بين المتغير المعتمد (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: Y) والمتغير المستقل (معدل نمو الإنفاق العام: X) وللمدة 2004-2022 وحسب الفرضية التالية:

H0: لا توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائياً" بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الإنفاق العام.

H1: توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائياً" بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الإنفاق العام.

إذ تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين ومن ثم التوصل الى النتائج الموضحة بالجدول التالي:

الجدول (4)

معامل ارتباط بيرسون بين معدل نمو الإنفاق العام والناتج المحلي

variable	X	Sig.
Y	0.56**	0.004

1.The Table was prepared by the researcher based on the Outputs of the SPSS-v23 Program.

من البيانات يتم ملاحظة ان العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المتغير المستقل ومعدل نمو الإنفاق العام المتغير المعتمد معنوية إحصائياً" وبدرجة عالية اذ ان قيمة معامل الارتباط كانت 0.56 وهي قيمة عالية تدل على وجود ارتباط قوي بين المتغيرين وان هذه العلاقة ذات دلالة معنوية عالية (**) إذ أن قيمة sig كانت تساوي 0.004.

ومن ثم قياس أثر المتغير المعتمد معدل نمو الإنفاق العام في المتغير المستقل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وحسب الفرضية التالية:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية لمتغير معدل نمو الإنفاق العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية لمتغير معدل نمو الإنفاق العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

إذ تم تطبيق أكثر من صيغة للتقدير وكانت الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة أفضلها، وكما في الجدول التالي:

الجدول (5)

اختبار أثر معنوية المتغير المعتمد والمتغير المستقل

المتغير المعتمد الناتج المحلي الإجمالي (lnY)								
lnx	المعلمة		T	SIG.	F	SIG.	R2	D.W
الإنفاق	B0	4.2621	2.481	0.025	7.35	0.015	0.35	2.21
العام	B1	01739	4.710	0.015				

1.The Table was prepared by the researcher based on the Outputs of the SPSS-v23 Program.

إن قيمة الحد الثابت B0 في النموذج المقدر الأول معنوية تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.025) أقل من مستوى المعنوية (0.05) أي معنوية الحد الثابت، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (ln X) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل (lnX) والبالغة (0.015) أقل من 0.05 ، لذلك نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر معنوي لمتغير معدل نمو الإنفاق العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود الأثر المعنوي ، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على التأثير الموجب للإنفاق في الناتج المحلي ، وبالتالي من خلال ما سبق فإننا نستنتج وجود علاقة تأثير بين معدل نمو الإنفاق و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (0.015) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل معنوي، كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.35) وهذا يعني أن المتغير المستقل يفسر (35%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي وهي قيمة لا بأس بها، أما النسبة المتبقية والبالغة (65%)

فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين يلاحظ عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء إذ ان قيمة (D.W=2.21) لأنها تقع بين 2 و du.

2. قياس العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة:

من خلال ما سبق تبين ان هناك علاقة انحدار قصيرة الأمد معنوية بين بعض المتغير المعتمد الإنفاق وبين المتغير المستقل الناتج المحلي الإجمالي، ومن اجل معرفة هل هذه العلاقة زائفة ام لا، وأيضاً هل أن هذه العلاقة تعتبر توازنية وطويلة المدى بين هذه المتغيرات أم لا؟

لذلك تمّ إجراء اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية باستعمال اختبار ديكي فولر الموسع أولاً ومن ثم تم القيام باختبار التكامل المشترك ثانياً.

أ. اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج:

لكي يتم التأكد من استقرارية نماذج سلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة سوف نقوم باختبار جذر الوحدة الخاص بالسلاسل الزمنية وحسب الفرضية التالية:

H_0: إن بيانات السلسلة تحتوي على جذر وحدة.

H_1: إن بيانات السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة .

الجدول (6)

نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لمتغيرات الدراسة

المتغير	المستوى	مع الثابت	Sig.	بدون ثابت	Sig.	مع الثابت والاتجاه	Sig.
Y	عند المستوى	-4.283	0.005	-1.307	0.168	-5.013	0.007
	عند الفرق الأول	-4.133	0.009	-4.459	0.000	-3.898	0.045
X	عند المستوى	-1.817	0.361	0.155	0.719	-1.846	0.639

1.The Table was prepared by the researcher based on the Outputs of the SPSS-v23 Program.

نلاحظ من الجدول السابق أن كل الاختبارات تؤكد عدم استقرار المتغير المستقل عند مستوى المعنوية 05.0 بينما يستقر المتغير المعتمد عند الفرق الأول (1) I، لذا فإن النموذج المناسب لتقدير العلاقة الطويلة هو نموذج ARDL وقبل أن نبدأ بتقدير النموذج لا بد من أن نحدد مدة الإبطاء المناسبة للنموذج، ولغرض تحديد مدة الإبطاء الأنسب للنماذج سوف نستخدم أنموذج ارتباط ذاتي غير مقيد، والشكل (1) يتضمن نتائج تحديد فترات الإبطاء المثلى لنموذج الدراسة:

الشكل (1)

مدة الإبطاء المثلى لنموذج الدراسة

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: Y X
Exogenous variables: C
Date: 10/11/24 Time: 21:59
Sample: 2005 2022
Included observations: 17

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-134.3669	NA*	31814.77*	16.04317*	16.14119*	16.05291*
1	-130.8941	5.719998	34094.75	16.10519	16.39926	16.13442

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

إن نتائج الشكل (1) تبين أن فترة الإبطاء المثلى فجوة زمنية وهي الأمثل للنموذج كما تشير إلى ذلك جميع المعايير المستخدمة باستثناء معيار واحد، لذلك سيتم اعتماد نموذج بمدتي إبطاء.

ب. اختبار الحدود للتكامل المشترك:

الشكل (2) يبين إجراء اختبار الحدود لمتغيرات الدراسة حسب التكامل المشترك فيما بينهم وكما هو موضح في أدناه:

شكل (2)

اختبار الحدود للتكامل المشترك

ARDL Bounds Test
Date: 10/11/24 Time: 21:57
Sample: 2006 2022
Included observations: 17
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	13.30384	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

يتبين من الشكل (2) أن قيمة إحصائية F المحسوبة اكبر من قيمة الحد الأعلى للحدود (Bound Test) ما يعني أنه يمكننا رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديلة بوصف متغيرات الدراسة هي متغيرات متكاملة معاً وتتحقق بينهم علاقة توازن في الأجل الطويل عند مستوى معنوية (5% , 10%) لذلك نستنتج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ولذلك سنقوم بتقدير هذه العلاقة حسب نموذج آردل لمتغيرات الدراسة وكما يلي:

شكل (3)

اختبار آردل لمتغيرات الدراسة

Dependent Variable: Y
Method: ARDL
Date: 10/11/24 Time: 21:49
Sample (adjusted): 2006 2022
Included observations: 17 after adjustments
Dependent lags: 1 (Fixed)
Dynamic regressors (1 lag, fixed): X
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	-0.432995	0.291598	-1.484905	0.1614
X	0.228653	0.076405	2.992659	0.0104
X(-1)	0.057579	0.020059	2.869325	0.0249
C	5.634878	2.174282	2.591604	0.0224

R-squared	0.420103	Mean dependent var	6.229412
Adjusted R-squared	0.286281	S.D. dependent var	8.077110
S.E. of regression	6.823695	Akaike info criterion	6.881004
Sum squared resid	605.3167	Schwarz criterion	7.077054
Log likelihood	-54.48853	Hannan-Quinn criter.	6.900491
F-statistic	3.139262	Durbin-Watson stat	1.856544
Prob(F-statistic)	0.061938		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

نلاحظ من الشكل (3) وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير المعتمد (معدل نمو الإنفاق) على معدل نمو الناتج المحلي الذي يمثل المتغير المستقل.

ت. اختبار السببية لكرانجر:

الشكل (4) يوضح مدى وجود علاقة سببية لمتغيرات الدراسة حسب اختبار كرانجر وكما يلي:

شكل (4)

اختبار كرانجر لمتغيرات الدراسة

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/11/24 Time: 21:34
Sample: 2005 2022
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X does not Granger Cause D(Y)	15	4.88319	0.0464
D(Y) does not Granger Cause X		4.91032	0.0423

من بيانات الشكل (4) يتم ملاحظة أن متغير الدراسة X يسبب Y، وكذلك فإن المتغير Y يسبب المتغير X حسب اختبار كرانجر، أي أن المتغير المعتمد معدل نمو الإنفاق الحكومي العام يسبب المتغير المستقل معدل نمو الناتج المحلي، وذلك لكون قيمة sig أقل من 0.05، كذلك المتغير المستقل معدل نمو الناتج المحلي يسبب المتغير المعتمد معدل نمو الإنفاق العام وذلك لكون قيمة sig أقل من 05.0 .

الاستنتاجات والتوصيـــات والمصادر :

أولاً: الاستنتاجات:

1 . يتضح أن زيادة الإنفاق العام في العراق تهدف إلى تحقيق أهداف معينة، منها إيجاد توازنات على مستوى متغيرات الاقتصاد الكلي أو تنفيذ إجراءات علاجية، بوصفه أداة فعالة من أدوات السياسة المالية. ويلاحظ من البيانات أن إجمالي الإنفاق العام ارتفع من 21 مليار دولار إلى 79 مليار دولار خلال مدة الدراسة. لذلك، يُعَدُّ الإنفاق الحكومي العام من أهم أدوات الدولة الفعالة التي تسهم في تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد وطبقات المجتمع.

2- يتضح من خلال المفاهيم والأنواع المختلفة للنمو الاقتصادي، أن هنالك أنواعاً تحدث بشكل تلقائي وعفوي، ومنها من لا يمتلك صفة الاستمرارية ويحدث حسب الظروف الطارئة، ومنها من يتطلب تدخلاً كاملاً من قبل الدولة لأجل حدوثه، فضلاً عن ذلك تختلف مصادر تمويل تلك الأنواع حسب إمكانات الدولة المادية والبشرية والتقنية.

3 . يسهم الإنفاق الحكومي الاستثماري في تطوير البنية التحتية، مما ينعكس بدوره على تحقيق أهداف النمو والتنمية الاقتصادية. وتبين أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي في العراق تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق الحكومي العام، حيث ارتفعت من 21 مليار دولار إلى 68 مليار دولار خلال مدة الدراسة.

4 . نستنتج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، بين المتغير المعتمد (معدل نمو الإنفاق) على معدل نمو الناتج المحلي الذي يمثل المتغير المستقل.

5- أتضح أن المتغير المعتمد (معدل نمو الإنفاق الحكومي العام) يسبب المتغير المستقل (معدل نمو الناتج المحلي)، وذلك لكون قيمة sig أقل من 05.0، كذلك المتغير المستقل (معدل نمو الناتج المحلي) يسبب المتغير المعتمد (معدل نمو الإنفاق العام) وذلك لكون قيمة sig أقل من 0.05 .

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة العمل على تنويع الهيكل الإنتاجي ومصادر الدخل والإيرادات في الاقتصاد القومي، لكي تتمكن الدولة من إداء مهامها الإنفاقية بشكل كامل وخصوصاً من مصادر التمويل الداخلية، لكيلا يكون الاقتصاد العراقي عرضة للأزمات الخارجية..

2 . تطوير وإصلاح منظومات الضرائب والجباية في العراق كونها تمثل موردا كبيرا للإيرادات، خصوصاً مع ملاحظة عدم تشكيلها نسبة مرتفعة من إجمالي العام في العراق، إذ شكلت 5.0% و 2،4% خلال المدة 2004–2022 على الرغم من أهميتها الكبيرة.

3 . التأكيد على تحسين الظروف المعيشية للطبقات المتوسطة والفقيرة، إذ شكل معدل نصيب الفرد في العراق 3308.9 دولار خلال العام 2022 ويعد المعدل منخفضا، في حين المعدل المرتفع يصل إلى 12.5 ألف دولار.

5– ضرورة وضع خطط تنموية متوسطة أو طويلة الأمد من أجل التصرف بالمبالغ المخصصة للإنفاق الحكومي العام مع التركيز على الجزء الاستثماري منه، خصوصاً بعد ما تبين أنه يشكل نسبة متدنية من إجمالي الإنفاق الحكومي العام خلال العام 2022 إذ شكل نسبة 10.5 مليار دولار، بينما شكل الإنفاق الاستهلاكي 68.5 مليار دولار.

Reference

1) Abdul Muttalib, Abdul Hamid. 2007. Economic theory, Vol. 1, University house for publishing and distribution, Alexandria, Egypt.

2) AL-Ajam and he will return, Faisal Maytham and Ali Mohammed .2002. Public finance, 1st Floor, Al Nakhla publishing house, Tripoli, Libya.

3) AL-Arabi, Ashraf. 2007. Human capital concept and measurement, Arab Economic Research, No. 39, Cairo, Egypt.

4) Arab Institute for planning and development in Kuwait, bridge of development publications. 2017. Indicators for measuring inequality in the distribution of consumer spending, No. 66, Kuwait.

5) AL-ANI, Qasim Abdul Sattar. 2016. The impact of investment spending on economic growth in Iraq, Tikrit Journal of administrative and Economic Sciences, vol.18, No. 59.

6) Bashir, Khmira. 2016. An econometric study showing the relationship between government spending & GDP in Algeria, unpublished Master's thesis, University of Kasdi Merbah, Faculty of Economics & Business, Algeria.

7) Canaan, Abdul Ghafoor Hassan. 2005. Technological progress in the light of globalization and its effects on economic growth in developing countries, Al-Rafidain magazine, University of Mosul, Vol.8, No. 27.

8) Central Bank of Iraq, General Directorate of Research & Statistics, Annual Reports for the Period 2004-2022, Various Pages.

9) AL- Dumai, Zainab jaabar.2018 .productivity public Spending in Iraq & the problem of time disparity during the fiscal year, unpublished master's thesis, University of Karbala, college of Administration and Economics, Department of Economy، Iraq، Karbala.

10) AL-Effendi, Muhammad Ahmad. 2017. Macroeconomic and political-economic theory, Vol. 2, Academic Book Center for publishing and distribution, Amman, Jordan.

11) AL-Effendi, Muhammad Ahmad. 2012. Macroeconomic and political economic theory, Vol. 1, Al-Amin publishing and distribution, Sana'a, Yemen.

12) AL-Fatlawi, Mina Abdul Hussein Karim. 2015. Measurement and analysis of growth trends in selected Arab countries, unpublished master's Thesis, University of Babylon Faculty of management and Economics, Department of financial and monetary Sciences, Babylon, Iraq.

13) Fadel and Bo-dakhdakh. 2010. The impact of public spending policies on economic growth in Algeria, unpublished master's Thesis, University of Diyala, Faculty of Economic Sciences, Algeria.

14) Hussein, Baidaa Razzaq. 2022.the Relationship between Economics Growth & Human Capital in Iraq Unpublished PhD Thesis University of Basra, college of Administration & Economics, Department of Economics, Basra, Iraq.

15) Iraqi Ministry of Finance, Budget and Final Accounts Department, annual statistical collection for the period 2004-2022, various pages.

16) Iraqi Ministry of planning, the Central Organization for planning and statistics, the annual statistical collection for the period: 2004-2022, various pages.

17) Al-janabi, Taher. 2011.Public Finance Science 1st Tigris publishing & Distribution, Baghdad, Iraq.

18) Jean Arouse, les theories de la croissants, Editions du sail, Paris, 1999.

19) AL-Marzouk, Sarah Menem Mehdi. 2016. Public spending and its impact on economic growth, unpublished master's Thesis, University of Babylon, Faculty of management and economics, Babylon, Iraq.

20) AL-Najjar, Hussein Isa. 2024. Governance and spending, Vol. 1, Dar Al-Fikr publishing house, Amman, Jordan.

21) said, Abdulaziz Othman. 2008. Public finance, 1st Floor, University Publishing and distribution house, Beirut, Lebanon.

22) World Bank. 2022. Annual Statistical Bulletins for Developing Countries: https://www.albankaldawli.org